

المحور الثاني: أساليب البحث في دراسة المشكلات الاجتماعية.

أساليب البحث (التاريخي - السوسولوجي - السيكولوجي).

المحاضرة التاسعة

يجدر بنا ونحن بصدد الكشف عن أسباب المشكلات الاجتماعية أن نطرح هذا التساؤل: ما العوامل المؤدية إلى حدوث المشكلة الاجتماعية؟ إزاء هذا التساؤل يحاول علماء الاجتماع الإجابة عنه.

وربما تكون إجاباتهم صحيحة أو قريبة من الصواب. غير أن العوامل المسببة للمشكلات الاجتماعية كثيرة ومتنوعة، وأن العلاقات القائمة بينها غالبا ما تكون غامضة ويصعب التنبؤ بها. ولذا، فإن محاولة فهم المشكلات الاجتماعية يتطلب استقصاء شاملا لجميع العوامل المؤدية لهذه المشكلات وتحليلها تحليلا دقيقا. وهناك ثلاثة أساليب هامة في البحث، يمكن بواسطتها فهم المشكلات الاجتماعية والأسباب المؤدية لها، نحاول تناولها بشيء من الإسهاب على النحو التالي:

أولا : الأسلوب التاريخي

ترتبط طبيعة المشكلات الاجتماعية المعاصرة ارتباطا وثيقا بالتغيرات التي حدثت في القرن الماضي، فقد هزت هذه التغيرات الأنماط الاجتماعية القديمة (التقليدية) وغيرت طموحات ومفاهيم كثير من الأفراد نذكر منها ما يلي :

1- تغيرات سكانية:

تعمل معدلات النمو السكاني المتغيرة على إعادة توزيع السكان من الناحية العمرية في مجموعات متباينة فحينما تنخفض معدلات الوفاة في الوقت الذي تظل فيه معدلات الولادة ثابتة إلى حد ما، فإن تضخما يحدث في النسبة العامة لفتي كبار السن والشباب، كما أن انخفاض وفيات الرضع، تؤدي إلى زيادة كبيرة في فئة الشباب

وهذا يعني أنه كلما أخذت معدلات وفيات الأطفال في الانخفاض، وتأخذ معدلات المواليد في الانخفاض، فإن النمو الرئيس للسكان يحدث على أعلى مستوى.

2- التحضر: غالبا ما تتركز الصناعة في المدن، حيث تتوفر فيها كل متطلبات العمل، ولذلك تتدفق إليها موجات كبيرة من سكان الريف لتلبية مطالب الصناعة والتجارة من الأيدي العاملة، وتزايدت هذه الحركة مع نقص الحاجة إلى القوة العاملة للعمل في مجال الزراعة في الريف، والسكان في المدن الكبيرة، يعيشون في مناطق حضرية ذات مستوى عال تكاد تخلو من سمات الأحياء الفقيرة"

وحيث أن الحياة الحضرية الحديثة تتسم بالتجمعات البشرية الكبيرة المتباينة في تقاليد وأصولها الاجتماعية والثقافية، والعرقية، والدينية، والأخلاقية، ذلك الاحتكاك الذي ينشأ عن مشكلات اجتماعية متنوعة.

ثانيا : الأسلوب السوسولوجي

إن عدم قدرة المجتمع على تنظيم العلاقات بين الناس غالبا ما يتم تفسيره في ضوء التفكك الاجتماعي وكلمة مجتمع " تنطوي في معناها على "التنظيم" والمجتمع ليس مجرد حشد من الأفراد فحسب، وإنما يقوم هؤلاء الأفراد في نظام معين، ذلك النظام الذي لا يعتمد على القوة البوليسية، وإنما يعتمد على القبول العام لقواعد معينة لتنظيم العلاقات بين الناس.

وهناك عاملان رئيسيان من خلالهما يتم تفويض قواعد العلاقات السائدة:

أ- اختيار الجماعة الاجتماعية التقليدية (الأسرة مثلا).

ب- الصراع المتنامي بين قواعد العلاقات والطموحات.

1- اختيار الجماعة التقليدية: يميل الناس عادة إلى تشرب القيم والطموحات وقواعد السلوك والتنظيمات التي ينتمون إليها. وأن قدرة هذه الجماعات والتنظيمات على نشر قيمها وتقاليدها يعتمد بشكل مباشر على قدرتها في فرض الاحترام والولاء والإخلاص لها. ويشير التفكك الاجتماعي في الأصل إلى ضعف هذه الجماعات والتنظيمات التي تنقل قيمها الأساسية بشكل تقليدي مثل: الأسرة، والمدرسة، والمجتمع المحلي... الخ. هذه النظم

قد فقدت أهميتها الوظيفية تجاه أعضائها، كما فقدت قدرتها على ربط أعضائها ببعضهم البعض، فلم تعد تطالبهم بالولاء والإخلاص لها أو تلمصهم لشخصيتها، وبالتالي لم تعد تشكل وسائل فعالة في الضبط الاجتماعي، وفي نقل القيم الاجتماعية كما كانت من قبل.

2- التعارض بين المعايير والتطلعات أو الطموحات: حينما تبدأ الجماعات التقليدية في المجتمع إلى فقدان وظيفتها فإن قدرتها على نشر قيمها تصبح ضعيفة، وبالمثل حينما تصبح القيم السائدة في هذه الجماعات موضع تساؤل أو غير فعالة بالنسبة لأعضائها، فإن قدرتها على إقرار الولاء لها من قبل أعضائها تصبح أيضا ضعيفة ويمكن للطموحات المتغيرة أن تعرض بعض قوانين المجتمع التقليدية لحالة من التوتر بحيث تصبح هذه الطموحات مصدر أمن مصادر القلق داخل المجتمع، وفي هذه الحالة يكون المجتمع أمام أمرين هما:

- ضرورة المحافظة على قواعد السلوك الأساسية من خطر الطموحات الجديدة فمثلا، الطفل الذي لديه الرغبة الأكيدة إزاء الكسب المادي، يظل بعيدا عن مجالات السرقة، إذا ما تشرب بعمق القيم التي من شأنها أن تخضع هذه الرغبة للضبط الاجتماعي.

- ضرورة تغيير بعض قواعد العلاقات لتتلاءم مع الطموحات الجديدة فمثلا، الرغبة المتزايدة لدى كبار السن في تلقي المعونات المالية من الحكومة عند تقاعدهم، كحق من حقوقهم، ليست بسبب عدم قدرة أسرهم على إعانتهم فحسب، وإنما ترجع في الأساس إلى أن هذه الرغبة أصبحت أمرا مسلما به.

ولهذا فإن التفكك الاجتماعي لا ينبغي النظر إليه كمدخل لدراسة الأمراض الاجتماعية أو الشخصية فحسب، وإنما يعتبر أيضا مدخلا لفهم نوع الصراع الذي يصاحب التحول أو التقدم الاجتماعي، وهو بذلك اتجاه عام يرتبط بالتغير التاريخي الواسع الذي لا بد من النظر إليه باهتمام متزايد عند البحث في المشكلات الاجتماعية وذلك بهدف الكشف عن العوامل المسببة لهذه المشكلات، ومن ثم إخضاعها للعلاج الاجتماعي.

ثالثا : الأسلوب السيكلوجي

إن النمو الطبيعي للعاطفة الفردية، إنما يتم من خلال إطار بين الفرد وغيره من أفراد المجتمع. فالطفل - مثلا - يتشكل نموه في إطار مجتمعه وما يسوده من قيم، ولكن طالما أنه لا يشكل لبنة مرنة فإن هذا التشكل ينطوي على مقاومة مستمرة، تلك المقاومة التي تخضع لسلسلة عريضة من التفسيرات النظرية، ويعترف علماء النفس وكذلك الآباء بوجود مثل هذه المقاومة، ويتوقف نمو الأمن العاطفي الأساسي لدى الفرد على الأسلوب الذي يتم فيه تقبله للقيم السائدة في مجتمعه، حيث يشكل الأسلوب العامل الحاسم في نمو هذه العاطفة بشكل سليم.

ولذا، فإن نمو بعض الحاجات العاطفية الخاصة، غالبا ما يلعب دورا هاما في وقوع الفرد في مشكلة اجتماعية. غير أن النظريات السيكلوجية المفسرة لهذه المشكلات الاجتماعية ليست متكاملة، وذلك لأنها تعطي تفسيرا مباشرا للتغيرات الواسعة التي تؤدي إلى أحداث أو تشكيل الانحراف. وعلى الرغم من ذلك، فإن النظريات السيكلوجية المتعلقة بالمشاعر والأحاسيس، تشكل جانبا حيويا للصورة العلية (السببية) الكلية في معظم المشكلات الاجتماعية، فهي غالبا ما تساعد على تفسير ردود الفعل المتباينة للظروف الاجتماعية السائدة.

والسؤال الذي يطرح نفسه في هذا الصدد هو : كيف تقوم العوامل السيكلوجية والاجتماعية بعملها اليومي في حياة المجتمع بحيث تؤدي إلى خلق مشكلات اجتماعية للإجابة عن هذا التساؤل ، نجد أنه من الضروري فحص الظروف الدقيقة لكل من الأسرة، والمدرسة، والمجتمع باعتبارها البيئات التي تحدث فيها المشكلات الاجتماعية.

ويمكن فهم هذه الظروف في ضوء نظرية عليية أوسع مثل : نظرية التفكك الاجتماعي. وتكتسب النظريات العلية الأساسية مضمونها وصلاحياتها بعد اختبار تلك الظروف المميزة في حياة المجتمع